السياسة في ضوء أحاديث المعصوم الإمام علي(عليه السلام) أنموذجاً

الباحث. طه جميل نعيم

المديرية العامة لتربية ذي قار

tahamaislamicak@ gmail.com

الملخص:

تعد السياسة عاملاً مهماً في تنظيم وترتيب شؤون الناس فكان لزاماً على الحاكم أو من يتولى أمور المسلمين أي يوصل رعيته إلى الرفاه والعزة فالتدبير ومراعات الرعية تكليف يلازم المسؤول فصلاح الرعية بصلاح الراعي ، وهذا ما تناوله البحث في شخصية خليفة المسلمين الإمام علي انموذجاً في تحديده لصفات الحاكم واختيار عامليه واساليب التعامل الحكيمة معهم وأنعكاس أثارها في بناء ونمو المجتمع للأخذ بهم إلى الحياة الحرة الكريمة .

الكلمات المفتاحية: (السياسة، أحاديث المعصوم، الإمام علي(عليه السلام)).

Politics in light of the hadiths of the infallible Imam Ali as a model

researcher. Taha Jamil Naim

Directorate General of Dhi Qar Education

Abstracts:

Politics is an Important factor in organizing and arranging the affairs of the people, so it was necessary for the ruler and whoever takes charge of the affairs of Muslims to lead his subjects to prosperity, glory and dignity. Peace) is a model In determining the characteristics of the ruler and the mechanisms for selecting his workers, the wise methods of dealing with them and the reflection of their effects on the growth and building of society, and taking them to a free and dignified life.

Keywords: (politics, hadiths of the infallible, Imam Ali).

المقدمة:

السياسة بمفهومها الحرفي: هي الاهتمام بشؤون الناس، وهي عبء جليل القدر، يأخذ عائقه الحاكم، والذي يصبح مسؤولاً عن كل عملية من عمليات البناء، وهو يسوس أبناء المجتمع، ليمشي بهم بما أمكن، لتكوين مجتمع حي وفاعل وتخليد حضارته(كتاني، ، ص٥٥.)، وسياسة المعصوم لا تختلف عن معناها الحرفي "فهي سياسة بناءة تعمل على إيجاد الوسائل السليمة لرقي المجتمع وبلوغ أهدافه في الحياة الحركة الكريمة، سياسة تسعى لتحقيق المساواة في ربوعه، والفرص المتكافئة بيّن أبنائه لوقايتهم من الظلم والحرمان"(الحاج حسن. معالم مشعة من حياة الإمام الباقر (عليه السلام).

المطلب الأوَّل

صفات الحاكم وأثرها في ازدهار البلاد

نظراً للدور الكبير للحاكم فقد وضع المعصوم (عليه السلام) صفات خاصة لمن يشغل هذا المنصب، أولها العدل فللحاكم العادل تأثير مباشر على الحضارة، فإذا كان الحاكم عادلاً لأعمرت الدنيا وازدهرت البلاد(الغزالي ص٦٠)، "فهي قوام الملك، ودوام الدول ورأس كل مملكة، فالعدل روح الحضارة ولا بقاء للحضارة دون روحها"(الأسدي، ، ص٣٠)، فهي سور الدولة من السقوط أمام العدوان الخارجي، فعن الإمام علي (عليه السلام): (ما حصن الدول بمثل العدل) (الواسطي، ص ٤٧٦ ، الريشهري، ص٩٣٧)، ويبين المعصوم (عليه السلام) سنة مهمة وهي بقاء البلدان موقوفاً على إقامة العدل وزوالها بزواله، فعن رسول الله (صلى الله غليه وآله وسلم): **[يبقى الملك بالعدل مع الكفر، ولا يبقى بالجور مع الإيمان]**(السند، ص٣٠٢)، ويبين المعصوم (عليه السلام) سنة أخرى عند عدم استعمال العدل نتيجته التفرق، وترك الأوطان، وان الميل إلى الظلم هو العامل الأساسي لثورة الأمة وقيامهم بالسيف في قبال الحكومة(المنتظري ، ص١٨٧) فعن الإمام علي(عليه السلام) (استعمل العدل وأحذر العسف والحيف، فإنَّ العسف يعود بالجلاء، والحيف يدعو إلى السيف) (الراوندي، ص٤٣٤؛ ، المجلسي، ص٤٨٨،).

وينبغي على الحاكم الاتعاظ بالسَّنن التاريخية؛ إذْ إنَّ سبب هلاك البلدان هو عدم إقامة العدل، فعن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) **[إنَّما هلك من كان قبلكم بمثل هذا، كانوا يقيمون الحدود على ضعافهم ويتركون أقوياءهم وأشرافهم فهلكوا]** (الطبرسي ، ص٧٠، الريشهري، ص٥٥٥)، وعنه (عليه السلام) (إنَّما هلك بنو إسرائيل لأنَّهم كانوا يقيمون الحدود على الوضيع دون الشريف) (الطبرسي، ص٧، البروجردي، ص٢٧٣)، ولا تخرب البلدان إلا إذا استولى عليها الظالمون) (الغزالي، ، ص٤٦).

وإنَّ قوله تعالى:﴿ **وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ**﴾(الأعراف : ٤) يوحي بأن سقوط البلدان وهلاك الأمم الظالمة هو من السنن الإلهية التاريخية المطردة، باعتبار أن الظلم الفكري والعملي ينحرف بالحياة من مسارها الطبيعي وهو العدل، وينحرف الإنسان من خط التوازن في الحركة والعلاقات مما يؤدي إلى الانحلال والتمزق الداخلي والخارجي على صعيد الفرد والمجتمع، فلا يبقى هناك أي موقع للتماسك الإنساني، فسينتهي به إلى السقوط والانهيار الحضاري(فضل الله، ، ، ص١٧-١٨) فعن الإمام علي (عليه السلام): أنَّهُ قال: (لا يكون العمران حيث يجور السلطان) (الريشهري ، ص٣٣٦)، ومن الاشكال الخطيرة للظلم في الحكم هو أنَّهُ يترك أثراً على المحكوم ويدعوه إلى ممارسة أشياء لا يقبلها الشرع، وهي من السنن التاريخية، فعن الإمام علي (عليه السلام): (فإنما أهلك من كان قبلكم أنَّهم منعوا الناس الحق فاشتروه وأخذوهم بالباطل فاقتدوه) (عبدة ، ص١٣٨ ، المجلسي، ص٤٨٧)، أي منعوا الناس حقهم فاشترى الناس حقهم بالرشاء والأموال، وحملوهم على الباطل فأتوه وصار قدوة يتبعه الخلق من بعد السلف(ينظر: أبي الحديد ، ص٧٧)، ويبين المعصوم (عليه السلام) سنة مهمة أنَّهُ كلما أعطى الحاكم من الأموال للرعية، فترجع بالخير الكثير للدولة، اما إذا افتقروا لم يتمكنوا من العمارة فتخرب الأرض، وذلك لانشغال الحاكم بجمع الأموال لاحتمال أنَّهم سيعزلون عن قريب، ولم ينتفعوا بالعبر من الحكام الذين سبقوهم(ينظر : الشيرازي ، ص١٧٤)، فعن الإمام علي (عليه السلام) (إنَّما يؤتي خراب الأرض من أعواز أهلها، وإنَّما يعوز أهلها لأشراف أنفس الولاة على الجمع وسوء ظنهم بالبقاء، وقلة انتفاعهم بالعبر) (الراوندي، ص١٨٣ ، الطبرسي، ص١٦٧)، والتاريخ يحدثنا، والعيان والوجدان يشهدان لنا شهادة حق

أنَّهُ متى ما أتصف الحاكم باستئثار الأموال يؤدي إلى فناء الحضارة، وموت الهمم، وفشل العزائم، والتفرقة والاختلاف والحسد وهناك تصبح أرض صالحة للاستعباد والاستعمار، وتغلب الأجانب، وسيطرة العدو(ينظر: كاشف الغطاء ص١١٩)، فعن الإمام علي (عليه السلام) قال: (الاستئثار يوجب الحسد، والحسد يوجب البغضة، والبغضة توجب الاختلاف، والاختلاف يوجب الفرقة، والفرقة توجب الضعف، والضعف يوجب الذل، والذل يوجب زوال الدولة، وذهاب النعمة)(أبي حديد ، ص٣٤٥؛ الريشهري ، ص٣٢٦)، ولم يغفل المعصوم (عليه السلام) عن العدالة في حق الفقراء في بيت المال؛ لأنَّهُ كافل مسترعى ومسؤول مؤاخذ(الماوردي ،ص١٥٧)، فعن الإمام علي (عليه السلام): (وأنظر إلى ما أجتمع عندك من مال الله، فأصرفه إلى من قبلك من ذوي العيال والمجاعة مصيباً به مواضع الفاقة والخلات، وما فضل عن ذلك فاحمله إلينا لنقسمه فيمن قبلنا)(عبده ، ص١٢٨، والراوندي ، ص٢٣٧ ، الريشهري ، ص٢٩٩٧). وأيضاً من احاديث للمعصوم (عليه السلام) هي مسألة تدفق الأموال على الدولة، والتي كانت نتيجة عمليات الفتح واتساعها، فبعد توزيعها على مستحقيها يبقى فائض منها، وقد حصل اختلاف في كيفية التعامل مع هذا الفائض، فقد أشار الإمام علي (عليه السلام) السير على سياسة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في التعامل مع الأموال الفائضة في هذه الحالات، وهو التصدق بها على فقراء المسلمين(ينظر: راهي ، ص١٣٣)، فإنَّ ذلك من حسن السياسة والتي توجب طاعة الرعية، فعن الإمام علي (عليه السلام): (حسن السياسة قوام الرعية) (الواسطي، ٢٢٧، الريشهري، ص١٣٨٤)، وقوله (عليه السلام): (من حسنت سياسته وجبت طاعته) (الواسطي، ص٤٣١ ، النجفي، ص٢٤٠)، وحسن السياسة تتطلب أن يكون الحاكم قوياً في نفسه، مفكراً في رأيه مدبراً بقوله، شريفاً في نفسه، حلواً في قلوب الرعية، رفيقاً في سائر أعماله، خبيراً بأعمال من هم أقدم منه، صلباً في دينه وعزمه) (ينظر: الغزالي، ص٧٢)، "متصفاً بالحذق أي المهارة، وبعد النظر، والقدرة على دقة التصرف في الأمور"(الدولة والسلطة عند الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، جاسم محمد الشيخ زيني، (٢٠١٥م).

https://m.annabaa.org/arabic/ahlalbayt/١٩٦٩)، فعنه (عليه السلام) (أمارات الدول إنشاء الحيل) (الواسطي، ص٧٠، الريشهري، ص٧٠٨)، وأيضاً ينبغي أن يتصف

باليقظة والانتباه فعنه (عليه السلام) (من دلائل الدولة قلة الغفلة) (يرور، ص٣٦١، الريشهري، ص٢٢٨٢).

المطلب الثاني

آلية اختيار موظفي الدولة والمعاملة الحكيمة معهم

يُشير المعصوم (عليه السلام) إلى حقيقة مهمة ينبغي أن يتبعها أي حاكم لكي يضمن ازدهار الحضارة وهو ما يتعلق بكيفية اختيار كل موظفي مرافق الدولة، ابتداءً بالذي يشغل المناصب الإدارية، والذين هم أسباب صلاح الحضارة فينبغي استعمال أهل الشرف، وأكابر الناس على هذه الأعمال(ينظر:البحراني، ص١٨٤)، فمن كلام الإمام علي (عليه السلام): (وتوخ منهم أهل التجربة والحياء من أهل البيوتات الصالحة والقدم في الإسلام المتقدمة فأنهم أكرم أخلاقاً وأصح أعراضاً وأقل في المطامع إشرافاً وأبلغ في عواقب الأمور نظراً) (الحراني، ص١٣٧، الطبرسي، ص١٦٦)، ويخضعوا بعد ذلك للاختبار، فعنه (عليه السلام) (ثم أنظر في أمور عمالك فولّهم اختباراً، ولا تولهم محاباة وأثره)(شمس الدين، ، ص٧٠؛الصدر، ص٨١).

"ومن هنا نعلم أن القوانين الحديثة التي تنص على وجوب خضوع الإداري الحديث العهد بالوظيفة لم تأتِ بجديد، فقد أدرك المعصوم قبلها بقرون وقرون هذه الحقيقة وسجلها في قانونه العظيم"(الصدر، ، ص٨١)، ولم يكتفِ المعصوم (عليه السلام) بذلك بل ينبغي الإشراف عليهم وتفقد أعمالهم، فعنه (عليه السلام): "ثم تفقد أعمالهم، وأبعث العيون من أهل الصدق والوفاء عليهم، فإنَّ تعاهدك في السر لأمورهم، حدوة لهم على استعمال الأمانة، والرفق بالرعية) (الحراني، ص١٣٧ ، الريشهي، ص٣٦٩٣)، ولم يغفل المعصوم (عليه السلام) عن الجانب الاقتصادي لهذه الفئة، وهو إعطائهم مقدار حاجتهم في رفاه لاستصلاح أنفسهم فمن صلح حاله لا يفكر إلا في عمله، أما من اشتغل ذهنه بأموره الداخلية فإنَّهُ لا يتمكن من أنجاز الأعمال الموكولة إليَّه كما ينبغي، فلا يظلمون الناس بأخذ أموالهم، مما في تحت أيديهم من بيت المال، وتكون حجة عليهم بإسباغ الدولة لهم بالأموال فلا حاجة للخيانة(الشيرازي، ص١٧٠)، فعنه (عليه السلام): (ثم أسبغ عليهم الأرزاق، فإنَّ ذلك قوة لهم على استصلاح أنفسهم،

وغنى لهم عن تناول ما تحت أيديهم وحجة عليهم ان خالفوك، وثلموا أمانتك) (محمد عبده، ص٩٥، الطبرسي، ص١٦٦).

أما ما يتعلق بالقضاء وما لهذا الأمر من أهمية عظيمة لا ينسجم النظام ولا يحفظ ألا به فينبغي أن يكون المتصدي له أهلا له، جامعاً لكثير من الصفات(المنتظري ، ص١٥٣) يذكرها الإمام علي (عليه السلام) في قوله : (ثم أختر للحكم بيّن الناس أفضل رعيتك في نفسك ممن لا تضيق به الأمور ولا تمحكه الخصوم، ولا يتمادى في الزلة، ولا يحصر من الفيء إلا الحق إذا عرفه، ولا تشرف نفسه على طمع، ولا يكتفي بأدنى فهم دون أقصاه، وأوقفهم في الشبهات، وآخذهم بالحجج، واقلهم تبرماً بمراجعة الخصم، وأصبرهم على تكشف الأمور، واصرمهم عند اتضاح الحكم، ممن لا يزدهيه إطراء ولا يستمليه أغراء) (الحراني، ص١٣٥، العاملي، ج٢٧، ص١٦٠)، ولم يغب عن المعصوم (عليه السلام) رؤية مستقبلية لسلامة قوة القضاء وقوته، وهذا أن لن يحصل إلا "باستقلال القاضي وقوته في السياسة والاقتصاد حتى لا يطمع أحد في إجباره وإخضاعه أو استمالته وأطماعه"(المنتظري،ص٢٦٧)، فعنه (عليه السلام): (وأفسح له في البذل ما يزيل علته ويقل معه حاجته إلى الناس، وأعطه من المنزلة لديك ما لا يطمع فيه غيره من خاصتك ليأمن بذلك اغتيال الرجال له عندك، فأنظر في ذلك نظراً بليغاً) (الحراني، ص١٣٦، الطبرسي، ص١٦٥)، أما ما يخصّ الوزراء والتي وردت بلفظ الكتاب عند المعصوم (عليه السلام) وما لها من أهمية كبيرة فيرجع لها أمر الحضارة كله، سلمها، وحربها، واقتصادها، وكل ما يلم بها من خير وشر، وعلى قدر ما تكون عليه هذه الطائفة من الصلاح والاستقامة، تصلح الحضارة، وتستقيم ويعظم شأنها، فينبغي أن يكون على وعي بحقيقة السياسة، عارفاً بأحابيل السياسة والاعيبها، فيحافظ على التزامات الدول السياسية والتي تعود عليها بالنفع والقوة، وكيفية إخراجها من المآزق السياسية، بالإضافة لما يتحلى به من صالح الأخلاق، وتحمّل المسؤولية والإخلاص والإتقان وعفة تحصنه من الإغراء، فعنه (عليه السلام) (الصدر، ص٩٤): (ثم أنظر في حال كتابك، فول على أمورك خيرهم، وأخصص رسائلك التي تدخل فيها مكائدك وأسرارك بأجمعهم لوجوه صالح الأخلاق ممن لا تبطره الكرامة فيتجرئ بها عليك في حضرة ملأ، ولا تقصر به الغفلة عن إيراد مكاتبات عمالك عليك، وإصدار جواباتها على الصواب

عنك، فيما يأخذ لك ويعطي عنك، ولا يضعف عقدا اعتقده لك، ولا يعجز عن أطلاق ما فقد عليك، ولا يجهل مبلغ قدر نفسه في الأمور، فإنَّ الجاهل بقدر نفسه يكون بقدر غيره أجهل) (الأمين، ص٥٤٧ ، الريشهري، ص٢٦٦٢)، ولقد قرر المعصوم مبدأ الاختصاص وتوزيع الأعمال في الإدارة الحكومية، ويكون بذلك قد تجاوز مفاهيم عصره، والذي لم يكن يعرف هذا المبدأ المهم في الحكم والإدارة(ينظر:الصدر، ص٩٢) ، فعنه (عليه السلام) (واجعل لرأس كل أمر من أمورك رأساً منهم، لا يقهره كبيرها ولا يتشتت عليه كثيرها، ومهما كان في كتابك من عيب فتغابيت عنه ألزمته)(عبده، ص٩٩ ، الراوندي، ص١٨٨)، أي بالإضافة إلى الاختصاص فإنَّ الحاكم يكون مسؤول عما يكون في وزرائه من العيوب(ينظر: الصدر، ص٩٢)، أما ما يخص الجنود، فهم عدة الحضارة وحصون أوتادها، فهم حراس الأبواب، والعدة للحوادث وهو الذي يحمي الشعور ويرد العدو، فينبغي على الحاكم أن يتفقد جنوده كما يتفقد صاحب البستان بستانه(ينظر :المالكي، ص٩٦)، فعن الإمام الصادق (عليه السلام) (وليس يحب للملوك أن يفرطوا في ثلاث : في حفظ الثغور، وتفقد المظالم واختيار الصالحين لأعمالهم) (الحراني، ص٣١٩، المجلسي، ص٢٣٣)، "ولا يصح الجند إلا بإدرار أرزاقهم وسد حاجاتهم والمكافأة لهم على قدر عنائهم وبلائهم"(المالكي، ص٢١٦)، فلا يسع لجندي أن يخلص لعمله وهو يسمع بقلبه صراخ زوجته وأطفاله من الجوع أو العري أو المرض، فيجب العناية الاقتصادية والمعنوية للجنود؛ لأنَّ هذه المشاركة الوجدانية التي تعود على الحضارة بأجل الفوائد وأعظم الخيرات(ينظر: الصدر، ص٦٦-٦٧)، فعن الإمام علي (عليه السلام) (فالجنود بأذن الله حصون الرعية، وزين الولاة، وعز الدين، وسبل الأمن، وليس تقوم الرعية إلا بهم، ثم لا قوام للجنود. إلا بما يخرج لهم من الخراج، الذي يقومون به على جهاد عدوهم ويعتمدون عليه فيما يصلحهم) (البحراني، ص١٥٠ انصاريان، ص٣٣)، وعنه (عليه السلام): (وليكون أثر رؤوس جندك، من واساهم في معونته، وأفضل عليهم من جدته ما يسعهم ويسع من وراءهم من خلوف أهليهم حتى يكون همهم هماً واحداً في جهاد العدو)(الحراني، ص١٣٣، الطبرسي، ص١٦٤).

المطلب الثالث

السياسة الحكيمة مع أنشطة الدولة الاقتصادية

أما ما يخص أنشطة الدولة الاقتصادية وخاصة موضوع الزراعة والتجارة فقد بيّن المعصوم (عليه السلام) تركها إلى أهلها، فإذا شاركهم السلطان بالمكاسب فأتجر مع التجار، وزرع مع الزرّاع، سيكون ضعف في حقوق السياسة وعدم التفرغ لها، وقدح في شروط الرياسة(ينظر: الماوردي، ص١٤٣)، فقد ورد عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قوله: **[ما عدل والٍ أتجر في رعيته أبداً]** (الطبراني ، ص٢٧٢،الطوسي، ص٨٩)، "فالزراعة لها أهمية كبيرة في الكيان الاجتماعي والنشاط الاقتصادي، لذلك فاضطراب هذه الطبقة لن يعود بالضرر عليها وحدها، وإنَّما يمتد بآثاره على المجتمع كله، فيشل نشاطه، ويؤدي به إلى أزمات اقتصادية حادة"(الصدر ، ص٩٨-٩٩)، فعن الإمام علي (عليه السلام): (وتفقد أمر الخراج بما يصلح أهله، فإنَّ في صلاحه وصلاحهم صلاحاً لمن سواهم، ولا صلاح لمن سواهم إلا بهم) (عبدة، ص٩٦) ، وقد أشار المعصوم (عليه السلام) إلى حقيقة مهمة في بناء البلدان وهو الاهتمام بالزراعة والبناء والإعمار أكثر من الاهتمام بالخراج وجمعه من الناس؛ لأنَّ الأرباح تتوقف على العمران، ويشير هنا إلى سنة مهمة إلا وهي أنَّهُ إذا طلب الحاكم الخراج دون الإعمار سوف يخرب الحضارة ويهلك الناس، لأنَّهُ سوف يجبر الناس على بيع امتعتهم وأكثر مما يهلكون في سببه جوعاً ومرضاً ولا يقدرون على العمارة فبذلك تخرب البلاد(ينظر: الشيرازي ، ص١٧٢)، فعن الإمام علي (عليه السلام): (وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج لأنَّ ذلك لا يدرك إلا بالعمارة ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد وأهلك العباد)(الراوندي ، ص١٨٣ ، الأمين، ص٥٤٧)، ومن الرؤى المستقبلية للإمام علي (عليه السلام): والتي تعد من الأمور المعنوية المهمة في نفس الفلاح هو عدم إشعاره بالاضطهاد والاستغلال واشعاره بأنَّهُ سيد أرضه، مسموع الكلمة، فإذا أشتكى من ثقل الخراج لعدم تناسبه مع إنتاج الأرض، أو شكا آفة ألمّت بالأرض، فينبغي سماع كلامه، ويبين الامام علي (عليه السلام) أن هذا الفعل لن يؤثر على الدولة بل بالعكس ستعود بفوائد عظيمة تزيد في ازدهارها ورفاهيتها؛ لأنَّ شعور المزارعين بالطمأنينة والرضا يدعوه إلى المحافظة على الحكم

القائم، والدفاع عنه (ينظر : الصدر ، ص١٠٣)، فعنه (عليه السلام): (فإنَّ شَكَوْ ثقلاً، أو علة، أو انقطاع شرب، أو بالة(ينظر: ابن فارس ، ص١٨٨) أو إحالة أرض اغتمرها غرق، أو أجحف بها عطش، خففت عنهم بما ترجو أن تصلح أمرهم، ولا يثقلن عليك شيء خففت به المؤونة عنهم فإنَّهُ ذخر يعودون به عليك في عمارة بلادك، وتزيين ولايتك، مع استجلابك حسن ثنائهم إلى قوله (عليه السلام) فربما حدت من الأمور ما إذا عولت فيه عليهم من بعد احتملوه طيبة انفسهم به، فإنَّ العمران محتمل ما حملته)(أبي الحديد ، ص٧٠ ، الريشهري ، ص٣٦٩٤)، ولم يغب عن الامام علي (عليه السلام) الأثر المهم للتجارة والصناعة والمهن وما تؤديه من زيادة انتشار الثروة في البلاد(ينظر:القريشي ، ص٢٥٣)، فلا يجوز ان تكون الضرائب عليهم باهظة تؤثر كثيراً في ربحهم؛ لأنَّ ذلك يلجئه إلى أن يجمد ماله فلا ينميه بالتجارة، وما يلحق ذلك الضرر بالمجتمع وتتوقف حركة العرض والطلب والتي تؤدي إلى هبوط المستوى الاقتصادي، وكذلك يبين الامام علي (عليه السلام) ضرورة أن تكون الطرق صالحة للتجارة وتسمح لهم بالتنقل بيّن أطراف البلاد، وكما يجب أن يستتب الأمن، لئلا يملك الخوف التاجر عن التنقل(ينظر: الصدر، ص١١٦-١١٧)، فعنه (عليه السلام) (ثم استوص بالتجار وذوي الصناعات وأوص بهم خيراً المقيم منهم، والمضطرب بماله(ابن منظور، ص٥٤٣)، والمترفق ببدنه(المقري ، ص١٢٣)، فأنهم مواد المنافع وأسباب المرافق(ابن منظور، ص ١١٨)، وجلابها من المباعد والمطارح(الجوهري، ص ٤١٠) في برك وبحرك وسهلك وجبلك حيث لا يلتئم الناس لمواضعها(الشيرازي، ص١٧٧) ولا يجترئون عليها، فإنهم سلم لا تخاف بائقته(الازهر، ص٢٦٢)، وصلح لا تشى غائلته، وتفقد أمورهم بحضرتك وفي حواشي بلادك) (الراوندي، ص١٨٨؛ الخوئي، ص٢٦٢)، وعلى الرغم مما ذكره المعصوم من صفات التجار إلا أنَّهُ أخبر أنَّهُ قد يكون فيهم ضيقاً في الخلق والمعاملة وبخلاً واحتكاراً بالبضائع على الناس رجاء الزيادة في السعر، وفي ذلك مضرة للناس وعيب على الولاة لدلالته على ضعفهم، فعلى الحاكم منعهم من الاحتكار فإنَّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قد منعه وهدد من عمل به، وأن يجعل البيع سمحاً لا تضر بالبائع والمبتاع، فمن فعل بعد المنع وقع عليه العقاب بمقدار الاستحقاق(الشيرازي، ص١٧٨)، فعنه (عليه السلام): (وأعلم مع ذلك أن في كثير منهم ضيقاً

فاحشاً وشحاً قبيحاً، واحتكار للمنافع وتحكماً في المبيعات، وذلك باب مضرة للعامة وعيب على الولاة، فأمنع من الاحتكار فإنَّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) منع منه، وليكن البيع بيعاً سمحاً، بموازين عدل وأسعار لا تجحف بالفريقين من البائع والمبتاع، فمن فارق حركه بعد نهيك إياه فنكل به وعاقب في غير إسراف)(الحراني، ص١٤٠ ، الطبرسي ، ص١٦٧).

الخاتمة:

اتضح مما سبق ان الامام علي(عليه السلام) اهتم اهتماما بالغا بكل ما يؤدي الى نجاتي هذه الامه فهو الامام الهادي من بعد رسول الله (صلى الله عليه واله) فقد اهتم عليه السلام بجميع الجوانب التي تزدهر بها البلاد ولا صيام الجانب السياسي مبينا ذكر احاديث المتعلقة بالسياسة ابتداء من صفات الحاكم ومرورا باليه اختيار موظفي الدولة وبشروط حددها الامام علي (عليه السلام) تحديدا دقيقا ولم يغفل عليه السلام الجانب الاقتصادي واثره في ازدهار البلاد تطبيقا حقيقيا لراينا ازدهارا للحضارة يفوق كل الحضارات فلو رغبنا في السعادة وخشينه الشقاء فلا بد ان نتمسك باهل بيت العزة والطهارة (عليهم السلام)

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

١. أبن أبي الحديد . د.ت . شرح نهج البلاغة . د.ط . مؤسسة اسماعليان للطباعة والنشر.

٢. الأمين ، السيد محسن. د.ت . أعيان الشيعة . د.ط . دار التعارف للمطبوعات .

٣. البحراني ، أبن هيثم . ١٤٠٤ هـ . شرح نهج البلاغة . ط١ . مركز النشر مكتب الإعلام الإسلامي . الحوزة العلمية . قم ، إيران .

٤. بن زكريا ، أبي الحسن احمد بن فارس . ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م . مقاييس اللغة،

٥. الحراني، ابن شعبة . ١٤٠٤هـ . تحف العقول عن آل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) . ط٢. مؤسسة النشر الإسلامي . قم المشرفة .

٦. حسن ، حسين إبراهيم . ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م . معالم مشعة من حياة الإمام الباقر (عليه السلام)

https://www.oqaed.com/ahlulbaitbooks/baghermealem/parto٤/٤.thm

٧. الراوندي ، قطب الدين . ١٤٠٦هـ . منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة . د.ط. مكتبة آية الله المرعشي العامة . قم .

٨. الريشهري ، محمد . ميزان الحكمة . ط ١١. دار الحديث . قم . ايران .

٩. الريشهري ، محمد . ١٤٢٥هـ . موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في الكتاب والسنة والتاريخ . ط٢ . دار الحديث للطباعة والنشر . قم المقدسة . إيران .

١٠. زيني ، محمد جاسم . ٢٠١٥م . الدولة والسلطة عند الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) .

١١. الشيخ المنتظري . ١٤٢١هـ . نظام الحكم في الإسلام . ط١. لجنة الأبحاث الإسلامية .

١٢. الشيرازي ، محمد الحسيني . ١٤٢٢هـ . توضيح نهج البلاغة . د.ط . دار تراث الشيعة . طهران . إيران .

١٣. الصدر، حسين إسماعيل . ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م . المختصر في نهج البلاغة . ط١ . دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر. بيروت . لبنان .

١٤. الطبراني ، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي أبو القاسم . ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م . مسند الشاميين . ط١ . مؤسسة الرسالة . بيروت .

١٥. الطوسي ، ابي جعفر محمد بن الحسن . ١٤٠٦هـ. تهذيب الأحكام . ط٤ . دار الكتب الاسلامية . طهران .

١٦. عبدة ، محمد . ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م . شرح نهج البلاغة خطب الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) . ط١ . مؤسسة الثقلين الثقافية .

١٧. الغزالي ، ابي حامد محمد بن محمد بن محمد . ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م . التبر المسبوك في نصيحة الملوك . ط١. دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان .

١٨. فضل الله ، محمد حسين . ١٤١٩هـ . من وحي القرآن . ط١ . دار الملاك . بيروت . لبنان .

١٩. القبانجي ، حسن علي . ١٤٠٦هـ . شرح رسالة الحقوق، الإمام زين العابدين (عليه السلام) . ط٢ . مؤسسة إسماعيليان للطباعة والنشر. قم .

٢٠. القريشي ، باقر شريف . ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م . النظام السياسي في الإسلام . ط٢. دار التعارف للمطبوعات . بيروت . لبنان .

٢١. كاشف الغطاء ، محمد حسين . ١٤١٥هـ . أصل الشيعة وأصولها . ط١. مؤسسة الإمام علي (عليه السلام) .

٢٢. كتاني ، سليمان . الجانب الاجتماعي والسياسي من شخصية الإمام الصادق (عليه السلام) . مؤتمر الإمام جعفر الصادق (عليه السلام) الدولي.

٢٣. الليثي الواسطي ، علي بن محمد . د.ت . عيون الحكم والمواعظ . ط١. دار الحديث .

٢٤. المالكي ، محمد بن وليد الطرطوشي . سراج الملوك . ط١، دار ابعاذرية للطباعة والنشر . الرياض .

٢٥. الماوردي ، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب . ١٩٧٩م . قوانين الوزارة وسياسة الملك . ط١ . دار الطليعة للطباعة والنشر . بيروت . لبنان .

٢٦. المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي . ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م . بحار الأنوار . ط٣. دار أحياء التراث العربي . بيروت . لبنان .

٢٧. محاضرات فقه الدولة، المحاضرة: ٥٣ فاضل الصفار، جامعة أهل البيت (عليهم السلام)، كلية العلوم الاسلامية: كربلاء، العراق . https://abu.edu.iq/islanicsciences/courses/general.lessons/state jurisprudence١٥٣.

٢٨. مستدرك الوسائل، الطبرسي، ج١٨، ص٧٠، ح١، باب (وجوب اقامتها بشروطها وتحريم تعطيلها).

٢٩. المشهدي ، محمد بن جعف . ١٤١٩هـ . المرزا . ط١. نشر القيوم، قم، ايران .

٣٠. المصري ، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي . لسان العرب . دار صادر. بيروت.

٣١. المنتظري . دراسات في ولاية الفقيه في الدولة الاسلامية . المركز العالمي للدراسات الاسلامية . قم . ايران .

٣٢. يرور، علي سعادت . ١٤١٦هـ . سر الإسراء في شرح حديث المعراج . ط١. مكتبة التشيع .